

## قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٠

بالترخيص للحكومة لضمان دفع الفوائد الخاصة  
بشركة مصرية مساهمة تكون بعد

### نحن شاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في أن تكفل دفع الفوائد المستحقة عن  
أسهم رأس مال شركة مصرية مساهمة تكون بعد بقصد إنشاء وكالة برقية  
مصرية للأخبار العامة .

لويج هذا الضمان وفقا للشروط التي يحددها قرار يصدره مجلس الوزراء  
ولا يجوز بأي حال أن يتجاوز الكفالة مبلغ ٣٥٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٢ - لكل وزيرى الداخلية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا  
القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدبر مصر ما بين ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ (١٦ يونيو سنة ١٩٤٠)

شاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
حسين شكري	أهل شامر	أهل شامر

## قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٠

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

### نحن شاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ القسم ١٤  
"وزارة المواصلات" الفرع ٣ "مصاحبة الموانئ والمنائر" الباب ٢  
"مصاريف عمومية" اعتماد اضافى قدره ٨٢٠٠ ج. م (ثمانية آلاف  
وماثنا جنيه) تسوية تجاوز اعتمادات البندين ٦ و ٧ من الباب نفسه .

ليرخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات البابين الأول والثالث  
ميزانية هذا الفرع .

مادة ٢ - لكل وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون  
منها فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدبر مصر ما بين ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ (١٦ يونيو سنة ١٩٤٠)

أ

أمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير المواصلات	رئيس مجلس الوزراء
حسين شكري	أحمد هالب	أهل شامر

## قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠

### نحن شاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد  
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والنفط  
والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ القسم ١ "السكك الحديدية"  
الباب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد اضافى قدره ٢٤,٠٠٠ ج. م (عشرون ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج للصيانة "بند ٢٦

ليرخذ هذا الاعتماد الإضافى من الوفورات العامة للميزانية .

مادة ٢ - يفتح مصلحة السكك الحديدية والنفط والثروة  
هذا المبلغ بصفة سلفة .

مادة ٣ - لكل وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون  
منها فيما يخصه .